FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
مكتب تونس

في مواجهة الإحباط: لمحة عن التقييم الذاتي للشباب التونسي

دراسة مؤسسة فريدريش ايبرت حول الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التحليل القُطري الخاص بتونس

جوليوس دِستلهوف

فيفري 2018

- يمثل الشباب التونسي – أي الفئة العمرية ما بين 16 و 30سنة – ما يناهز ثلث الساكنة التونسية. ويُنظر إلى هؤلاء الشباب على أنهم المحرك الرئيسي للأحداث التي شهدتها البلاد بين سنتي 2010 و2011، حيث نهضوا ضد اليأس واللاَّمساواة في تونس وطالبوا بالتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

- إن الدراسة التالية تستعرض نتائج مسح للتقييمات الذاتية للشباب التونسي والتي كانت قد أجريت خلال صيف 2016 وفي بداية سنة 2017. وقد انتهى هذا المسح إلى الخلاصات الآتية:

  إن غالبية الشباب التونسي لديه نظرة سلبية عمَّا جرى بين سنتي 2010 و2011 وذلك لأنهم يعتبرون ما حدث «ثورة مختطَفة».

- يتبيَّن أن اندماج الشباب التونسي في مجتمع متغيِّر ليس بالأمر السهل. إن الشباب التونسي – بل وحتى الدولة التونسية – يجدون أنفسهم اليوم منجرفين في مسار تحوُّلي وتواجههم تحديات حقيقية ومتعددة الأبعاد. ويتجلى عدم رضاهم عمَّا آلت إليه الثورة في تسعة مظاهر مختلفة من الإحباط، وإن كانت لا تخلو من تداخلات فيما بينها.

- إن مشاعر الإحباط المتعددة التي يختزنها الشباب التونسي من شأنها أن تساهم في زعزعة الاستقرار ونزع المشروعية عن المسار التحولي الذي تسلكه البلاد حالياً، ناهيك عن إمكانية تعميق الإقصاء الانتقائي للشباب من المجتمع. ومع ذلك فإن المُستطلَعين قد عبَّروا عن توقعات إيجابية حول مستقبل تونس وعن ثقة كافية فيما ينتظر البلاد من آفاق للتقدم السوسيو-اقتصادي والسوسيو-سياسي، حتى أن الآثار السلبية المشار إليها أعلاه قد تخف حدتها في ظل مثل هذه التوقعات.

- و مجمل القول إن شباب تونس يعيشون في حالة من الارتياب العميق تحمل في طياتها خطراً رئيسياً، ألا وهو الرغبة المتزايدة والصريحة لدى هذه الفئة في الهجرة، الأمر الذي لا يمكن منعه إلاَّ بتقليص كم الإحباطات التي يشعرون بها.

الفهرس

1 المقدمة **4**

2 خصائص عينة الدراسة الاستقصائية **5**

3 التقييم الذاتي لخيبة الأمل: إحباط الشباب التونسي في سياق التحولات الاجتماعية و السياسية **5**
1.3 انعدام الاستقرار المدرك للنظام السياسي التونسي 5
2.3 الارتفاع المدرك في العنف خلال مسار التحول التونسي 6
3.3 الأزمة المدركة لأمن التشغيل ونقص في الأموال 7
4.3 اضطرابات واضحة في العلاقة بين المواطنين والدولة 9
5.3 الانعدام المدرك لإمكانية الولوج إلى المشاركة في الحياة العامة والسياسية 10
6.3 التوترات الاجتماعية المستشعرة في الفضاء العام 12
7.3 التفاوت المدرك في أهمية الحقوق الدستورية الأساسية وضمانها 13
8.3 القيود المدركة في إمكانيات تنمية القدرات الشخصية 14
9.3 شعور بانعدام الأمن في بعض مجالات الحياة 15

4 مواجهة الإحباط: التوقعات المستقبلية للشباب التونسي **15**
1.4 التفاؤل وفقا للتقييم الذاتي للشباب التونسي 15
2.4 الآمال والمخاوف وفقا للتقييم الذاتي للشباب التونسي 17

5 الخلاصات **18**

المراجع **20**

1 المقدمة

تبلغ ساكنة تونس زهاء 11,3 مليون نسمة (إحصائيات تونس لعام 2017). وتتسم ديمغرافيتها بحضور قوي للشباب. ويعرِّف المقال الموالي، الذي يستند إلى دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة فريدريش إيبرت في ثماني دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال صيف 2016 ومطلع عام 2017،[1] أن هؤلاء الشباب يمثلون الفئة العمرية ما بين 16 و30 سنة ويشكلون حوالي 30% من مجموع الساكنة التونسية، علما أن نصف مجموع هذه الساكنة تقريبا تقل أعمارهم عن 30 عاما (المرجع: يوروميد 2013). وقد اضطلع الشباب التونسي بدور رئيسيي في ما يشار إليه عادة بالربيع العربي والاضطرابات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال 2010/2011. وبحسب البارومتر العربي لعام 2013، كان ثلث من شاركوا في هذه الأحداث دون سن 24 – وهو ما يساعد بالتأكيد على تفسير لماذا تسمي الدراسات الاستقصائية الدولية والرأي العام غالبا هذه الأحداث بـ«الانتفاضات/الثورات الشبابية» (هونوانا، 2013) التي يدفعها الشباب بشكل رئيسي. ومما لا شك فيه أن الشباب شكل حجر الزاوية للاحتجاجات الجماهيرية التي أدت إلى الربيع العربي في تونس. وقد اندلعت هذه الاحتجاجات في البداية في المناطق الريفية المهمشة بعدما أقدم محمد البوعزيزي بائع خضار في السادسة والعشرين من العمر، على حرق نفسه في ديسمبر / كانون الأول 2010. إلا أنها سرعان ما انتشرت إلى جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك تونس العاصمة، ومن ثم إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برمتها. وكان المحتجون يهتفون بشعارات « شغل، حرية، كرامة وطنية»، للمطالبة بتحريك تغيير سياسي واجتماعي واقتصادي في حياتهم اليومية حيال الوضع السائد من اليأس وعدم المساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وأدت هذه الاضطرابات إلى انهيار الحكم الديكتاتوري لزين العابدين بن علي والذي استمر طيلة 23 عاما. وقد برزت فترة إعادة تشكيل البنية الداخلية لتونس كمرحلة من التوطيد الديمقراطي (المرجع: ميركل 2013: 95) وكنموذج أكثر إشراكا للمجتمع. ولعل ذلك تجلى بشكل أكثر وضوحا عند إجراء أول انتخابات حرة للجمعية التأسيسية في أكتوبر / تشرين الأول 2011، فضلا عن المسار الدستوري الشامل الذي أسفر عن تبني دستور ديمقراطي جديد في يناير /كانون الثاني 2014. وتم، في عام 2014، تعميق عملية إرساء الديمقراطية الجارية من خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أدت إلى تشكيل حكومة برئاسة رئيس الوزراء السيد الحبيب الصيد (فبراير 2015 - أغسطس 2016). ومع ذلك، استعيض عن ذلك لاحقا بـ«حكومة الوحدة الوطنية» بقيادة رئيس الوزراء يوسف الشاهد والتي نشأت عن اتفاق قرطاج. وقد نصت هذه الحكومة الجديدة على صيغة لتوسيع تقاسم السلطة بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني (المرجع: ديهستلهوف/سولد 2016).

لكن، كيف نظر الشباب في تونس إلى هذه الأحداث والتحولات التي جلبتها لهم؟ تم جمع بيانات هذه الدراسة ما بين صيف 2016 ومطلع عام 2017. وتشير النتائج إلى أن 13% فقط من الشباب التونسي الذين شملهم الاستطلاع يشيرون إلى الربيع العربي، بينما استخدم خمسان منهم مصطلح «الثورة».[2] علاوة على ذلك، تظهر البيانات أن الشباب الذين شملهم الاستطلاع لديهم تصور سلبي للغاية عن نتائج هذه الثورة: ثلاثة أرباع يتفقون على أن «الأحداث أطلقها الشباب ثم اختطفها آخرون» (76%)، في حين أكد ثلثاهم أن « الأحداث لم تغير أي شيء» (65%)، وعبَّر شابان من بين كل ثلاثة شباب تونسيين ممن شملهم الاستطلاع عن عدم رضاهم عن نتائج الثورة (66%). فضلا عن ذلك، يؤيد ثلاثة أخماس فكرة أن «الأحداث لا تزال مستمرة» (58%). وبناء على ذلك، قد يفترض أن التوقعات المتفائلة بشأن تحسن ظروف المعيشة الناجمة عن التغيرات التي أعقبت عام 2011 في تونس لم تتحقق بالكامل. وبالتالي، يمكن ملاحظة الإحباط المتنوع وواسع النطاق للشباب التونسي في سياق التحولات الاجتماعية والسياسية.

ولكن، ما هي الأبعاد التي يفترضها هذا الإحباط المدرك ذاتيا بعد مرور خمس سنوات على اندلاع الثورة؟ وما هو نوع المستقبل الذي يرسمه الشباب التونسيون في ظله؟
من أجل معالجة هذا السؤال المؤلف من جزأين، تستخدم هذه المقالة البيانات المتاحة لتقديم لمحة عن مواقف الشباب الذين يعيشون في تونس خلال صيف 2016 ومطلع عام 2017. وهكذا، يركز القسم الأول على الطبيعة الدقيقة للعديد من أوجه الإحباط المدرك ذاتيا والمشار إليه أعلاه.

1. نشرت النتائج الإقليمية الشاملة تحت عنوان: ، دار النشر الساقي، بيروت 2018. البيانات الإقليمية والقطرية متاحة على الموقع الإلكتروني:
http://www.fes-mena.org/ar/topics/youth-study
2. لهذا السبب، سيتم استخدام مصطلح « الثورة « في هذا المقال.

بينما يناقش القسم الموالي العواقب المحتملة لهذا الشعور المعقد بالإحباط مع الإشارة بشكل خاص إلى رؤى وتوقعات المستقبل بوضوح لدى التونسيين الذين شملهم الاستطلاع. ويوسع كلا القسمين النتائج التجريبية باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاقتباسات المحددة المستمدة من المقابلات النوعية. ويختتم المقال باستنتاجات تفسيرية موجزة مستمدة من النتائج وموضوعة في سياق تونسي محظ.

2 خصائص عينة الدراسة الاستقصائية

تتكون العينة من 998 تونسي (مرجح: 1000) منهم 495 رجلا (49,5%) و505 امرأة (50,5%). وينتمي ثلث هذه المجموعة إلى الفئة العمرية 26-30 سنة (35%)، والثلث الثاني إلى فئة 21-25 سنة (34%) والثلث الأخير إلى فئة 16-20 سنة (31%)، وينحدرون أساسا من كبريات المدن (64% = «المدن الكبرى»، و 32% = «المدن الصغيرة»، و 4% = «القرى/الأرياف»)، ويعتبر جميع المجيبين أنفسهم شبابا بدلا من أشخاص بالغين (95%). حوالي خمسي الأشخاص المستجوبين (44%) هم حاليا من الطلاب – من بينهم 56% من تلاميذ المدارس، و34% من الطلبة الجامعيين، و9% من المسجلين في شكل من أشكال التكوين المهني. ويعتبر ثلاثة أرباع المستطلعين عزابا (77%)، و 10% مخطوبين و13% متزوجين. وتعيش غالبية الأشخاص المستجوبين (80%) في نفس الأسرة المعيشية مع آبائهم، مقابل 13% ممن يعيشون مع شريكهم/ أسرتهم ولكن بدون الآباء. ويتكون متوسط حجم الأسرة المعيشية للشباب الذين شملهم الاستطلاع من 5 أشخاص (المعدل = 4,9)، وحوالي ثلاثة أرباع (72%) المستجيبين يعتبرون الأب هو رب الأسرة، في حين أن حوالي ثلاثة أخماس (58%) يرون أن الأم مسؤولة بشكل رئيسي عن إدارة الأسرة المعيشية. ويصنف أكثر من نصف المجيبين بقليل أسرهم في «الطبقة الوسطى الدنيا» (52%)، في حين يعتبر خمسان أنفسهم من الطبقة الوسطى العليا (44%)، و3% من الفقراء، و1% من المعوزين. علاوة على ذلك، لا يتوفر سوى ثلث الشباب الذين شملهم الاستطلاع (31%) على ميزانية مالية خاصة. ويشير ثلاثة أخماس الأشخاص (58%) الذين يتوفرون على ميزانية شخصية إلى أن مصدر دخلهم الرئيسي هو عملهم الخاص، في حين يعول خمسان (43%) على الدعم المالي للأسرة. ولا يستطيع سوى عدد قليل (14%) أن يدعي أن لديه مدخرات، علما أن الأغلبية النسبية تعتبر أن المدخرات تخصص لحالات الطوارئ. 15% من الشباب الذين شملهم الاستطلاع عليهم ديون – خمسان منهم (41%) قليلة (أي أقل من ميزانية شهر واحد)، وخمسان آخران (41%) معتدلة (أي بين ميزانية شهر واحد و ميزانية ستة أشهر).

3 التقييم الذاتي لخيبة الأمل: إحباط الشباب التونسي في سياق التحولات الاجتماعية و السياسية

تظهر البيانات المقدمة هنا الإحباطات متعددة الأوجه للشباب التونسي في الفترة ما بين الثورة وصيف عام 2016 ومطلع عام 2017 عندما تم جمع البيانات:

1.3 انعدام الاستقرار المدرك للنظام السياسي التونسي

يرى خمسا الشباب التونسي الذين شملهم الاستطلاع أن التدخل الأجنبي في الأحداث التي تجري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ أواخر عام 2010 وأوائل عام 2011 ساهم بشكل كبير في انعدام الاستقرار السياسي الذي أعقب ذلك. وهذا ما تؤكده العبارات التالية: أولا، « الجهات الفاعلة الخارجية حرضت على وقوع الأحداث» (42% موافق)؛ وثانيا، «عمِل الفاعلون الدوليون منذ زمن طويل على إسقاط الأنظمة العربية» (42%)، وثالثا، «سعت الولايات المتحدة إلى إثارة الفتنة والحراك في المنطقة بأسرها»، (43%). فضلا عن ذلك، اعتبرت نسبة ضئيلة فقط (19%) من الشباب التونسي الذين شملهم الاستطلاع أن «الوضع السياسي مستقر» (إلى حد ما). إلا أنه بعد خمس سنوات من اندلاع الثورة التونسية، يبدو بوضوح أن أكثر من نصف الذين شملهم الاستطلاع (52%) يؤيدون «الديمقراطية» باعتبارها نموذجهم المفضل. للحكومة التونسية. ومع ذلك، تلقى نموذج آخر تأييدا هاما، حيث أعرب حوالي ربع المستجوبين (23%) عن رغبتهم في «رجل قوي يحكم البلاد».

الرسم البياني 1 : « إذا نظرت إلى العالم، ما هو النظام السياسي الذي تفضله؟ »

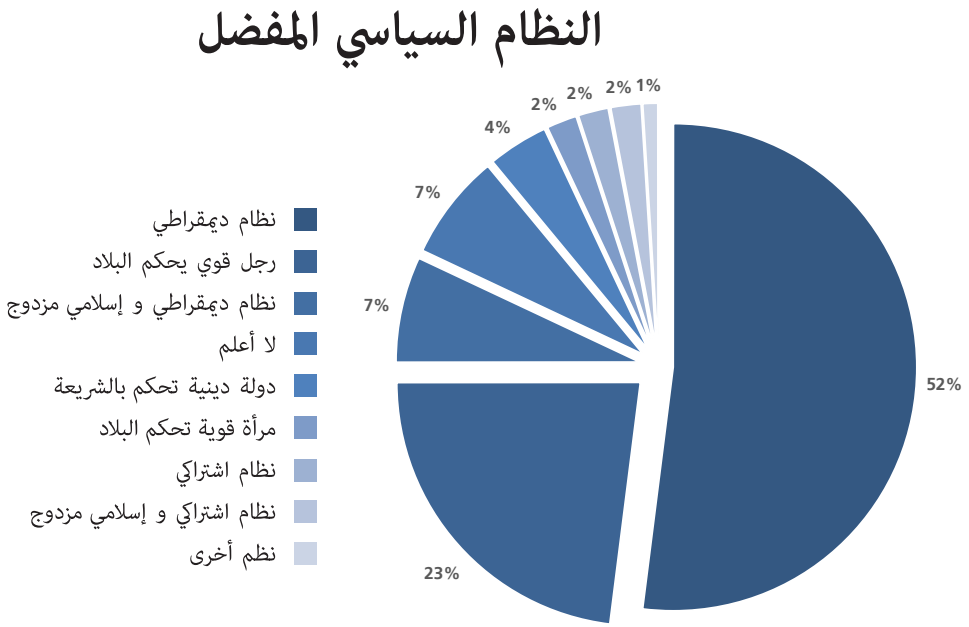

من الناحية السوسيو ديموغرافية، كانت ردود المستجوبين الأقل تعليما على السؤال الخاص بنظامهم السياسي المفضل هي الأكثر انقساما. أكثر من ثلث هذه المجموعة أيد جواب «رجل قوي يحكم البلاد» (36%)، في حين أشار أقل من نصفهم (42%) إلى أنهم يفضلون «الديمقراطية».

2.3 الارتفاع المدرك في العنف خلال مسار التحول التونسي

يتفق ثلثا الشباب الذين شملهم الاستطلاع على أن الأحداث التي تجري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ أواخر 2010 ومطلع عام 2011 لم تسفر عن أي تغييرات دائمة (65%). وعلى الرغم من ذلك، فإن 56% يعرِّفون « العنف المتزايد » بأنه تغيير مهم يؤثر عليهم شخصيا، حيث يتفق ثلثاهم على أن « الأحداث مسؤولة عن انتشار العنف » (61%). وعلاوة على ذلك، فإن الأغلبية الساحقة من التونسيين الذين شملهم الاستطلاع (90%) تدعو إلى تعزيز الجهود من جانب الدولة، وخاصة في مجال السياسة الأمنية.

الرسم البياني 2 : « هل يجب على الحكومة أن تلعب دورا أكبر أو دورا ثانويا في الحياة اليومية أو هل هو جيد كما هو حاليا؟ »

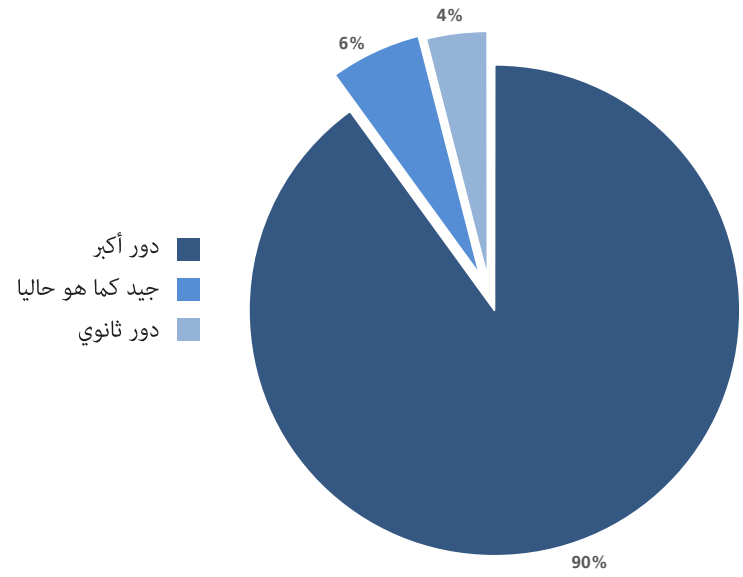

يعتقد ثلثا (61%) الذين يدعون إلى دور أقوى للدولة أن دورها هذا ينبغي أن يركز أساسا على مجال الضمان الاجتماعي. ويعتقد أكثر من نصف الشباب أيضا أن الدولة ينبغي أن تكون أكثر شفافية (54%) ودورها إشرافيا أكثر (52%). وصرح نصف المجيبين بأنهم شهدوا شخصيا عملا من أعمال العنف (53%)، ثلثاهم من الرجال (61%) وحوالي النصف (46%) من النساء. ويتلخص معظم أعمال العنف في شكل العنف النفسي (18%).

3.3 الأزمة المدركة لأمن التشغيل ونقص في الأموال

تشير النتائج التجريبية إلى تناقض في تقييم المستجوبين للوضع الاقتصادي للشباب التونسي وأسرهم (راجع فصل الاقتصاد والتوظيف). وباختصار، ثمة تناقض بين البيانات المستخلصة من المقابلات النوعية والإجماع في البحوث الحالية من جهة (على سبيل المثال: بيرمان (Bermann 2016)، بوغزالة 2013، فاتهاور (Vatthauer)/ ويبرت-فينر (Weipert-Fenner 2017)، والفريق الدولي المعني بالأزمات 2012) وبين الأجوبة الواردة في الدراسة الاستقصائية على الأسئلة المتعلقة بالوضعية الاقتصادية الراهنة للمستجوبين وأسرهم، من جهة أخرى. وفي المقابلات النوعية، أكد جميع المستجوبين بدون استثناء، على الصعوبات الاقتصادية التي يواجهون على صعيد شخصي وعلى مستوى البلد. ومن الأمثلة على ذلك، مُنى 22 عاما، من أريانة، التي تشكو من أن « البطالة تشكل عقبة أمام تحقيق أحلامنا؛ فلا توجد عروض عمل في بلادنا نظرا للضعف الاقتصادي للبلاد » (TN-1). وعلى نقيض ذلك، تشير البيانات المتوفرة إلى أن حوالي ثلثي الشباب التونسي الذين شملهم الاستطلاع يعتبرون أن وضعهم الاقتصادي الشخصي مستقر (61%)، في حين أن الأغلبية الواضحة تشير إلى تصور إيجابي لوضعيتهم الاقتصادية الشخصية («جيدة جدا/جيدة نسبيا» = 65%). غير أن الثلث المتبقي يعتبر أن وضعيته الاقتصادية «سيئة نسبيا/سيئة جدا» (35%). ويتجلى اتجاه مماثل في تقييمات المستجوبين الأكثر إيجابية بشأن الوضعية الاقتصادية الحالية لأسرهم. وبالإجمال، يرى أكثر من أربعة أخماس المستجوبين أن الوضعية الاقتصادية الحالية لأسرهم « جيدة نسبيا / جيدة جدا » (86%)، في حين يعتبر 14% فقط أنها « سيئة نسبيا/سيئة جدا ». ويمكن ملاحظة نتائج مماثلة بالمقارنة مع تقييم الوضعية الأسرية في عام 2010: مستوى الرضا هنا متطابق تقريبا مع الوضعية الاقتصادية الحالية للأسرة (87%).

وعلى الرغم من هذا الانطباع الاقتصادي الإيجابي واسع النطاق، فإن تقييما مكثفا لقطاع اقتصادي محدد - عمالة الشباب - يشير إلى إحباط اقتصادي كبير لدى الشباب التونسي. فمنذ الثورة التونسية، يعتبر فقدان مناصب العمل (45%) ثاني أهم تغيير في حياة المستجوبين. ويتفق ذلك مع نتائج المقابلات النوعية حيث أن جميع الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات يشددون على أن العمالة الناقصة والبطالة هما من بين أكبر التحديات التي يطرحها مسار التحول التونسي. على سبيل المثال، وردا على السؤال التالي «ما هي المعيقات التي تمنع الخريجين من تحقيق أهدافهم؟»، يجيب سليم (19 عاما) من صفاقس: «البطالة وقلة الوظائف في البلاد - بلدنا يقتل طموحات الشباب، إنه لا يشجع ذوي الكفاءات «(TN-3). ومن الواضح أن غالبية المستطلعين (68%) يتخوفون بشكل أساسي من فقدان الوظيفة.

وبشكل عام، تظهر النتائج التالية من البيانات: الشباب التونسي الذين يحصلون على دخل خاص من خلال العمل يتوفرون على وظيفة واحدة، وعادة ما يحصلون عليها من خلال علاقات مختلفة مثل الأصدقاء (25)، ودائرة الأسرة (21%) أو مؤسسة عامة (14%). ومع ذلك، يظهر المستجوبون انقساما كبيرا بخصوص الجهات التي يتصلون بها في المقام الأول من أجل المشورة والمساعدة في إيجاد وظيفة، حيث يشير خمسان إلى المؤسسات العامة (39%)، والخمس الآخر إلى الأسرة (23%) أو منصات الإنترنت (20%). ويشير نصف الشباب الذين شملهم الاستقصاء ممن يعملون أنه لم يكن لديهم أي خيار آخر للعمل (51%)، منهم 60 % من النساء و40% من الرجال قدموا هذه الإجابة. ولعل السببين الأكثر شيوعا في قبول وظيفة معينة هما إمكانية التعلم خلال العمل (51%) والتطابق الاجتماعي لعلاقة العمل (50%).

علاوة على ذلك، ثمة انقسام كبير في صفوف الشباب التونسيين العاملين الذين شملهم الاستطلاع حول مدى رضاهم عن وظيفتهم الحالية. ولئن كان خمسا الشباب (42%) عبروا عن مستوى عال أو كلي من الرضا، فإن أكثر من النصف (57%) عبروا عن مستوى متوسط أو منعدم من الرضا. وعلى العكس من ذلك، فإن المستجوبين الذين لا يتوفرون على عمل يجنون منهم المال، يحصلون على دعم لأنهم طلبة مسجلين (73%). ويبدو أن هذا الدعم غير منتظم إلى حد كبير (61%). وفي المتوسط، يحصل المستطلعون في المناطق الريفية على دعم مالي أقل من لدن أسرهم (M = 34[3] يورو / الشهر) مقارنة مع المدن الكبيرة (M = 70 يورو / شهريا). وفي نهاية المطاف، فإن أكثر من ثلثي الذين شملهم الاستطلاع لا يملكون أموالا تحت تصرفهم (69%)، نصفهم تقريبا (48%) لا يعملون، أو يعملون إما مؤقتا (11%)، أو بصفة دائمة (10%)، أو لأنهم عاطلون عن العمل منذ مدة طويلة (27%). أما النصف الآخر من المستطلعين الذين لا يملكون أي أموال تحت تصرفهم، فهم طلاب (46%).

3. M = القيمة المتوسطة (المتوسط الإحصائي)

الرسم البياني 3 : « إذا لم يكن لديك مال متوفر لك، هل من الممكن من فضلك أن تحدد وضعك؟ »

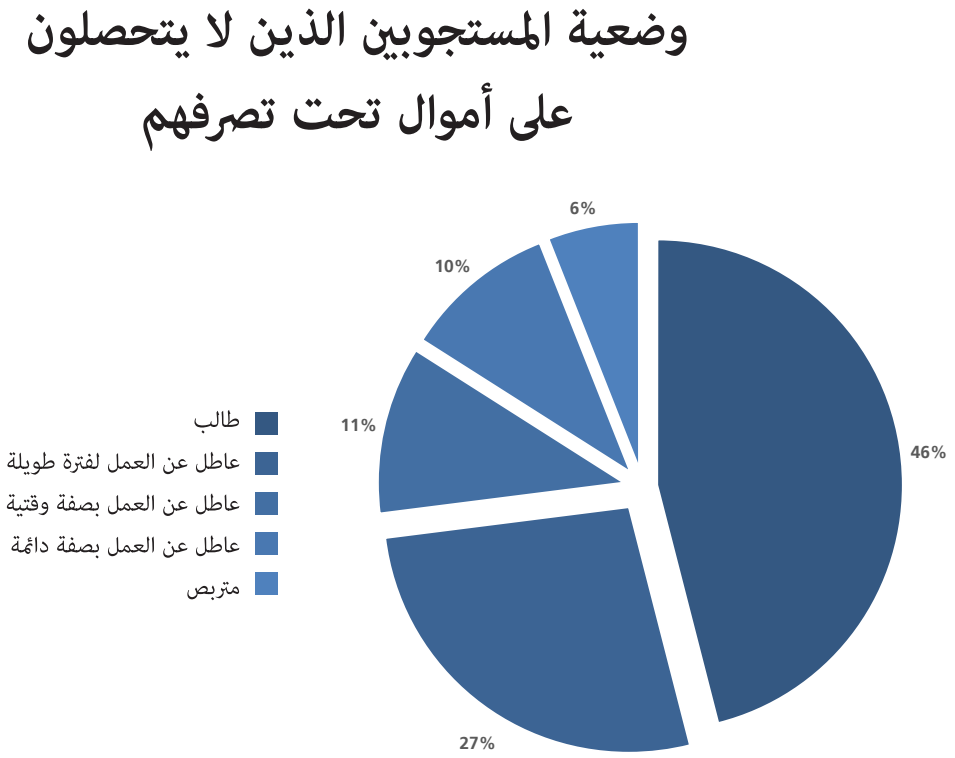

4.3 اضطرابات واضحة في العلاقة بين المواطنين والدولة

إن المؤسسة التي يبدو أن الشباب التونسيين الذين شملهم الاستطلاع مستعدون ليضعوا ثقتهم فيها ليست الدولة، بمختلف ممثليها أو قطاعاتها، بل الأسرة (90%). علاوة على ذلك، عبر نصف المستطلعين عن انعدام الثقة المطلق في صناع القرار السياسي في تونس، حيث يرى (13%) فقط أن الحكومة – وحتى البرلمان بدرجة أقل (8%) والنقابات (8%) – جديرة بالثقة. ومن بين كافة المؤسسات الاجتماعية، يتمتع الجيش التونسي بأعلى مستوى من الثقة المعبر عنها (72%) بين الشباب الذين شملهم الاستطلاع، في حين عبر أقل من ثلث المستطلعين عن مستوى عال نسبيا من الثقة في «النظام القانوني والمحاكم» (30%) والشرطة (26%). وقد عبر عدد أقل بكثير عن ثقتهم في المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان (12%) أو المنظمات الدينية (11%)، في حين لا يكاد أي من الذين شملهم الاستطلاع يثقون بالأحزاب السياسية (3%).

الرسم البياني 4 : «ماذا عن ثقتك في مختلف المؤسسات؟»

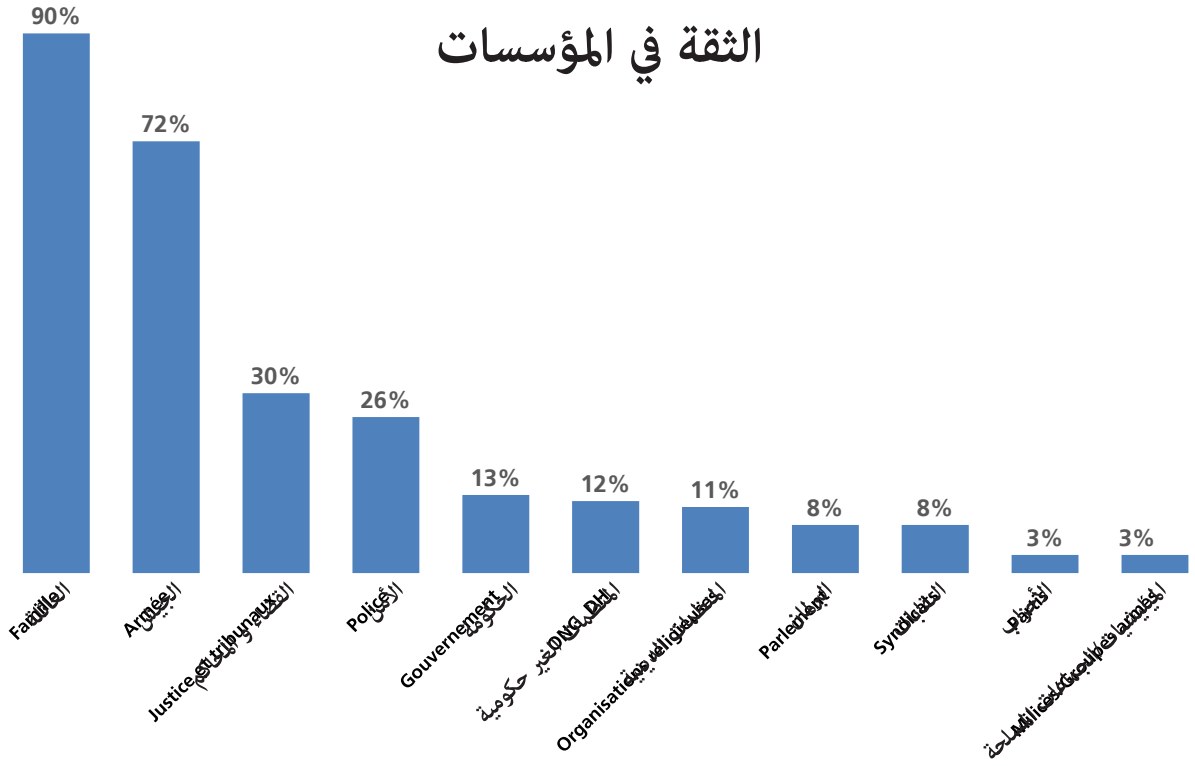

وفيما يتعلق بالقطاعات المؤسساتية في المجتمع، يلاحظ أن حوالي ربع المستطلعين يثقون في المنظومة التربوية (28%) ونظام الصحة العمومية (24%)، بينما يثق سدسهم في الإعلام (16%).

5.3 الانعدام المدرك لإمكانية الولوج إلى المشاركة في الحياة العامة والسياسية

صرحت الغالبية العظمى من الذين شملهم الاستطلاع - أكثر من الثلثين - أنهم غير مهتمين بالسياسة (67%)، في حين أن خمسهم لا يُظهر سوى القليل من الاهتمام (23%). هذا يترك 10% فقط من الأشخاص الذين عبروا إما عن اهتمام (6%)، أو اهتمام قوي (4%).

الاهتمام بالسياسة

الرسم البياني 5 : « هل أنت مهتم بالأمور السياسية؟ »

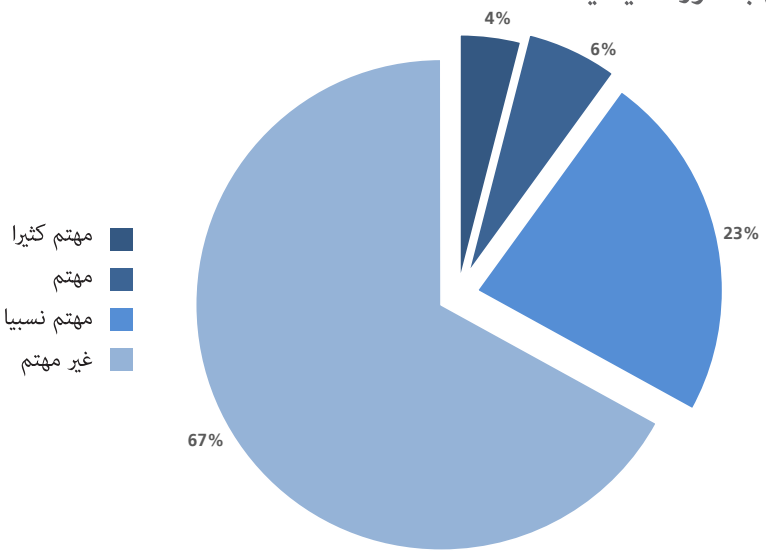

عند طرح السؤال على المستطلعين بشأن مستوى اهتمامهم بالسياسة (حسب درجة الاهتمام: قليلة/ متوسطة/ عالية)، عبر خمسا الشباب من المناطق الريفية عن أعلى درجة اهتمام بالسياسة (40%)، في حين كانت المجموعة الأقل اهتماما في المدن الصغرى (22%). وقد سُجل هذا التوجه في المقابلات النوعية، حيث أبان كل من أجريت معهم المقابلات عن درجة من خيبة الأمل في السياسة. وفي هذا الصدد، فإن تسعة أعشار هذه المقابلات أبرزت الفاعلين السياسيين الرسميين ككذابين مغرورين – كما يتجلى في رد إيمان (22 عاما) من منوبة: « السياسيون عموما غير جديرين بالثقة، إنهم كذابون ومنافقون وعديمي المبادئ. إنهم يعملون من أجل مصالحهم الشخصية ولا يفكرون في مصالح البلاد. ومعظمهم يقدم وعودا كاذبة ». (TN-8)

وبالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالسياسة، فإن خمس الشباب الذين شملهم الاستقصاء يزعمون أنهم يسعون بأنفسهم إلى معرفة كل ما يتعلق بالسياسة (21%)، حيث أن المصادر الرئيسية للمعلومات تتلخص في التلفزيون (80%) والإنترنت (69%)، في حين أن ربعهم يتعرف على الشؤون السياسية من خلال المحادثة وجها لوجه (25%). غير أن البيانات تشير إلى أن الشباب التونسي منذ الثورة لم يشاركوا إلا قليلا في النشاط السياسي. وهناك نوعان فقط من الأنشطة السياسية الذين يحظيان بدرجة من المشاركة، حيث أن ربع الذين شملهم الاستطلاع «شاركوا في انتخابات» (24%) و «شاركوا في مظاهرات» (23%). وحتى إن أراد الشباب التونسيون افتراضيا أن يُسمعوا أصواتهم، فإن 61% منهم لن يصوتوا حتى في الانتخابات. وبالفعل، لعل حوالي سدسهم فقط من شأنه يشارك في مظاهرة (18%)، أو إضراب (16%)، أو محاولة لحشد الآخرين عبر الإنترنت (15%).

علاوة على ذلك، ظهر الشباب التونسيون الذين شملهم الاستقصاء متحفظين جدا بشأن المشاركة في المجتمع المدني، وإن كانت الأسباب المقدمة لعدم انخراطهم مختلفة. وهكذا، فإن خمسهم فقط يظهر درجة عالية من المشاركة في المجتمع المدني حيث تقوم أغلبيتهم بذلك «من أجل مساعدة الفقراء والضعفاء» (21%) و «من أجل المسنين الذين يعتمدون على المساعدة والدعم» (20%). ويشير سدس الشباب الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية إلى الرغبة في الانخراط بسبب «قناعاتي الدينية» (16%) و «من أجل ضمان السلامة والأمن في منطقتي» (16%)، في حين أن أدنى مستويات المشاركة هي « من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي في بلدي» (9%) أو « من أجل أولئك الذين يأتون من مناطق النزاعات المسلحة » (9%). وتظهر أعلى مستويات الانخراط في العمل الاجتماعي لدى هؤلاء الشباب في إطار مجموعات مدرسية أو جامعية (46%) أو جمعيات (41%). وفي سياق المشاركة في المجتمع المدني، يبدو أن الانضمام إلى حزب سياسي أو العمل بنشاط داخل الحزب لا يكتسي أهمية بالنسبة لمعظم المستطلعين، حيث أشار 9% منهم فقط إلى أن السياسة تمثل مجال نشاطهم، و8% آخرون إلى أنهم قد ينضمون إلى حزب سياسي في المستقبل. وهذا يعني في نهاية المطاف أنه بالنسبة لـ92% من هؤلاء الشباب التونسيين المستطلعين، لا توفر الأحزاب السياسية أي منصة صالحة للمشاركة في المجتمع المدني. وبحسب حوالي نصف المستجوبين، يعزى عدم المشاركة هذا إلى «غياب أو قلة المبادرات في منطقتي» (47%)، علاوة على الافتقار إلى المهنية (42%)، و وجود مجموعة ضيقة للغاية

مستهدفة من المشاريع الاجتماعية (40%)، وتفضيل التركيز على حياتهم الخاصة (40%)، وعدم كفاية واضحة لهياكل تمويل العروض.

6.3 التوترات الاجتماعية المستشعرة في الفضاء العام

يتفق أربعة أخماس الذين شملهم الاستطلاع - أي الأغلبية الواضحة - مع القول بأن الأماكن العامة تزداد توترا (82%)، بينما يعتبر الخمسان أن انعدام الاستقرار الاجتماعي (38%) يعد أحد أهم التغييرات التي طرأت بعد الثورة. ويتجلى هذا الاتجاه، على سبيل المثال، في المواقف المتناقضة للغاية بين المستجوبين حيال العلاقات بين الأجيال والنوع الاجتماعي. وقد عبرت الأغلبية الساحقة أن العلاقات متناغمة بين الأجيال (88%) والنوع الاجتماعي (78%) داخل دائرة أسرهم. وبعيدا عن هذا الفضاء، فإن الوضع يتدهور: عندما سئل المستطلعون عن أحياءهم، عبر ثلاثة أخماسهم فقط (59%) عن وجود انسجام بين الجنسين، وحوالي نصفهم (49%) عن وجود الانسجام بين الأجيال. وبينما تبدو وجهات النظر داخل الحدود الوطنية لتونس أسوأ، حيث عبر ثلثهم فقط عن إدراكهم لوجود الانسجام بين الجنسين (32%) والانسجام عبر الأجيال (29%). بل الأكثر من ذلك، لا تُظهر هذه المعدلات أي اختلافات تُذكر عند فرزها وفقا للنوع الاجتماعي.

الرسم البياني 6 : « كيف تصف العلاقات بين الرجال والنساء / الجيل الجديد والقديم؟ »

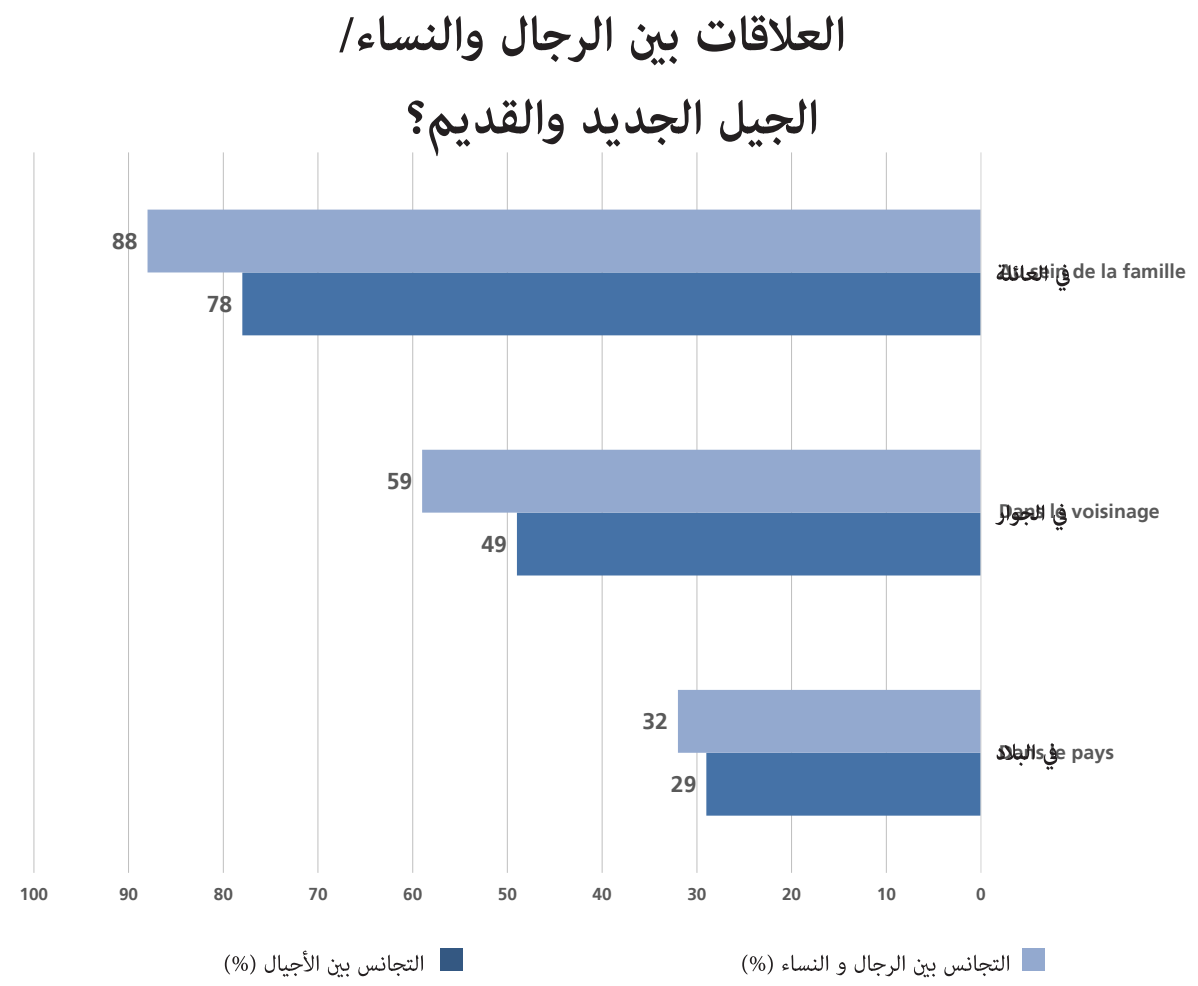

7.3 التفاوت المدرك في أهمية الحقوق الدستورية الأساسية وضمانها

بدرجة متوسطة من الموافقة (M = 7.4 = «لا أتفق تماما»، 10 = «أتفق تماما»)، تعتبر نسبة عالية للغاية من الشباب الذين شملهم الاستطلاع بأنهم يتمتعون بحقوق المواطنة على قدم المساواة مع غيرهم من التونسيين – على الرغم من إقرارهم بأن جميع أفراد المجتمع التونسي لا يتمتعون بنفس الحقوق (M = 6.9). وفي معظم الحالات، لا يعتبر المستطلعون أنفسهم مستبعدين اجتماعيا (M = 3.5) أو كجزء من أقلية (M = 2.5). وقد اعتبر الأشخاص الذين شملهم الاستقصاء أن أهم الحقوق من ضمن قائمة مقدمة من 7 حقوق هي «تأمين الاحتياجات الأساسية» (M = 9.5) و «الحق في غياب العنف» (M = 9.4)، بينما اعتبرت حرية التعبير والرأي ثالث أهم حق أساسي (M = 9.0).

ومن الملفت للنظر أن الحقوق الديمقراطية والدستورية من قبيل «حرية انتخاب القادة السياسيين» اعتبرت بشكل عام، من ضمن القائمة المقدمة للمستطلعين، أقل أهمية (M = 7.6). وبالفعل، عندما طلب من المستجوبين ترتيب الحقوق السبعة المدرجة في القائمة، فإن «حرية انتخاب القادة السياسيين» كانت الأقل أهمية (11%). ومع ذلك، وعلى الرغم من أن 86% من الذين شملهم الاستطلاع أعطوا الأولوية للحق في «غياب العنف» و76% «تأمين الاحتياجات الأساسية»، فإن ثلثيهم فقط يعتقدون على ما يبدو أن الدولة يمكنها أن تضمن هذه الأولويات القانونية (66% و64% على التوالي). إلا «حرية انتخاب القادة السياسيين»، التي اعتبرت عموما أقل الحقوق أهمية في القائمة (11%)، احتلت المركز الثاني من حيث مدى شعورهم بأن الدولة تكفل هذا الحق، في حين يرى 73% من أولئك الذين اعتبروا هذا الحق مهما أن الدولة ضامن فعال لحرية التعبير والرأي.

الرسم البياني 7 : « علاقة بهذه الحقوق الثلاثة: هل يمكن للدولة أن توفر ما تحتاج إليه أنت؟»

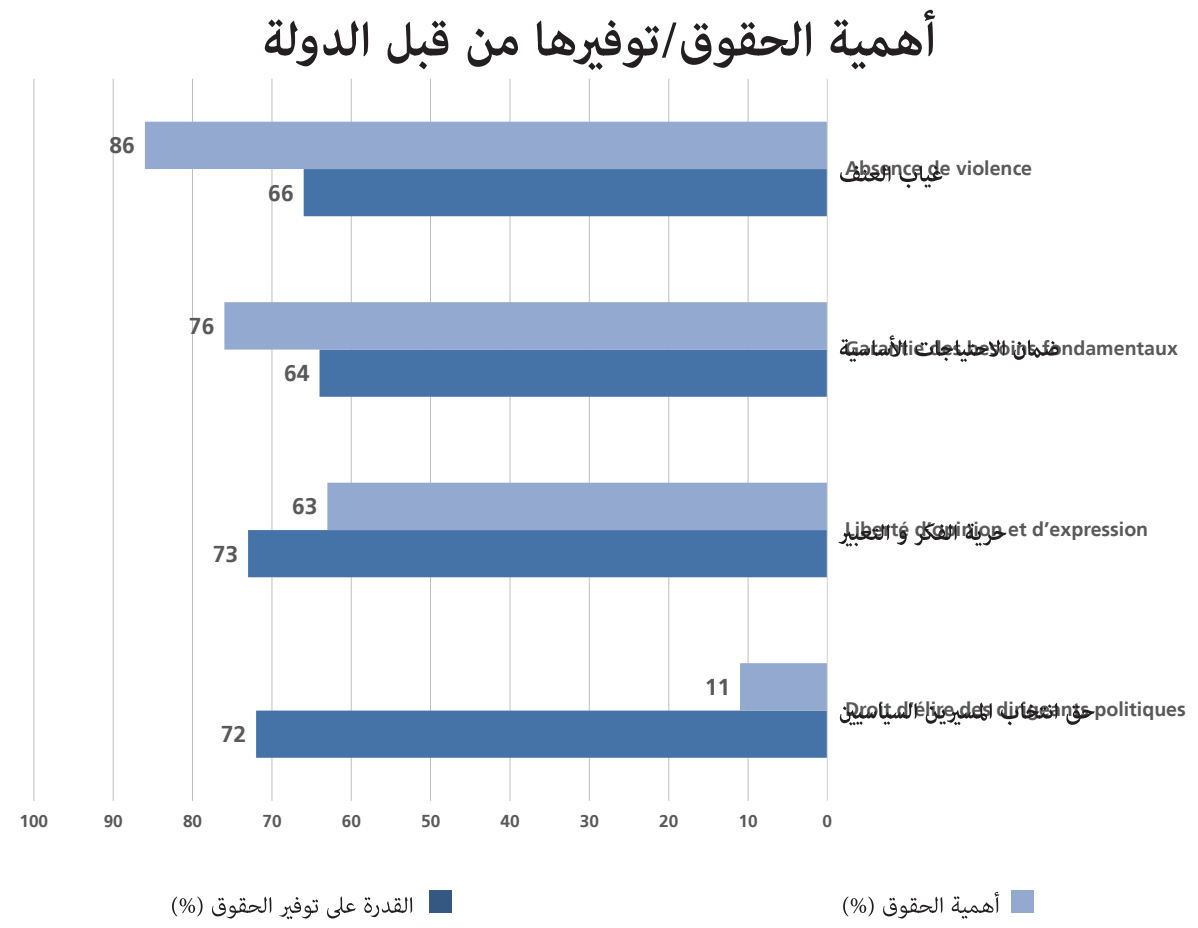

8.3 القيود المدركة في إمكانيات تنمية القدرات الشخصية

إجمالا، يدعي أقل من نصف الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع قليلا أنهم لا يستفيدون من قدراتهم الكاملة على أساس يومي (47%). ويشكو ربعهم (26%) من الشعور الدائم بأن قدراتهم مقيدة، و13% منهم يشعرون بالمرض. ويعبر خمسهم (20%) أنهم لا يشعرون بأنهم قادرون على حشد إمكاناتهم الكاملة. ولعل أكثر الإجابات سلبية في هذا المجال قدمها أولئك الذين يعتبرون أنفسهم متوترين ومرهقين ومرضى باستمرار (9%) أو متوترين فقط (6%). وعلى عكس ذلك، يدعي ربع المستطلعين فقط (26%) التوفيق بشكل جيد بين العمل والترفيه. وتشير وئام ذات 30 عاما من باردو، إلى «فشل» الدولة التونسية بشكل عام في هذا المجال: «إن الحكومة هي السبب الرئيسي في نقص الفرص، إنها لا تثق في الشباب. وكما تعلمون، جميع القادة في البلاد مسنون. فالدولة لا تشجع الشباب على إظهار إمكاناتهم ». (TN-7)

الرسم البياني 7 : « هل وصلت إلى أقصى حدود قدراتك فيما يخص الدراسة أو العمل أو شؤونك اليومية؟ ما هو الوصف الأنسب لوضعك؟ »

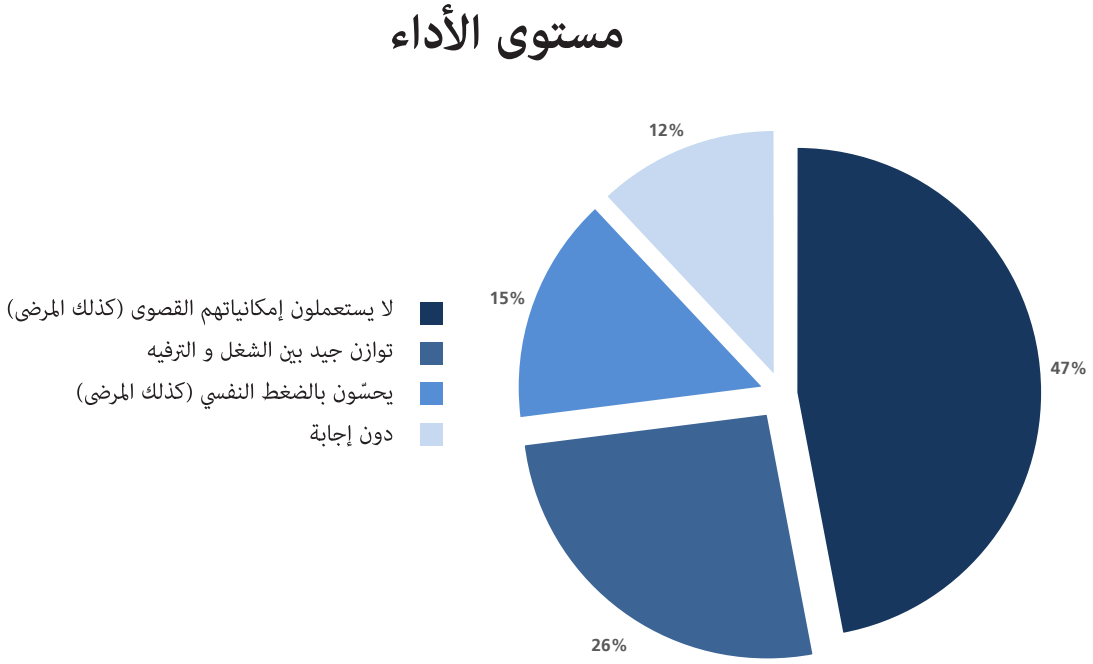

فيما يتعلق بالأنشطة الترفيهية لهؤلاء الشباب الذين شملهم الاستطلاع، يبدو أن الرياضة (11%) والأنشطة الثقافية (3%) لا تؤدي إلا دورا هامشيا. وعلى نقيض ذلك، أشار ثلاثة أرباع المستطلعين إلى «التلفزيون» (75%) وثلثاهم إلى «تصفح الإنترنت» (61%) كأهم الأنشطة الترفيهية لديهم. ومن الجدير بالذكر هنا أن المقابلات النوعية أبرزت العديد من الشكاوى بشأن الخصاص العام في الأنشطة الترفيهية المتنوعة في تونس، وهذا الوضع كثيرا ما يعزى إلى الحكومة. وعلى حد تعبير أسماء، 25 سنة من بن عروس: «الحكومة غير مهتمة بالمناطق الريفية؛ وينبغي أن تولي أهمية أكبر لهذه المناطق وتحسينها من خلال إحداث أماكن ووسائل مجانية للترفيه». (TN-10) فضلا عن ذلك، ثمة اختلافات كبيرة بين الجنسين في النشاط الترفيهي «الذهاب إلى المقهى»، الذي يلعب دورا في وقت فراغ 62% من الرجال مقابل 7% فقط من النساء. ويمكن ملاحظة تفاوت مماثل لدى أولئك الذين ينخرطون في أنشطة ترفيهية مع أفراد عائلتهم (15%) – 23% من النساء مقابل 6% فقط من الرجال.

9.3 شعور بانعدام الأمن في بعض مجالات الحياة

عندما طلب من الشباب التونسيين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية تقييم أمن الوضع العام لحياتهم (المدرسة/العمل، الأسرة، الوضع الاقتصادي، الوضعية السياسية، التوقعات المستقبلية، إلخ)، فإن الإجابات المقدمة كانت إيجابية بشكل عام (M = 6.5 على مقياس من 1 «غير آمن أبدا» إلى 10 «آمن تماما»). ومع ذلك، عند تصنيفها وفقا لمجالات محددة من الحياة، نجد أن 3 فئات من أصل 8 تتوفر على قيم أصغر أو متساوية فقط التقييم العام (M = 6.5). وتشمل تلك الفئات الوضعية الاقتصادية الشخصية (M = 5.9) والتوقعات المهنية المستقبلية (M = 6.3) واحتمال حصول نزاع مسلح (M = 6.5).

فيما يتعلق بالمقابلات النوعية، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المستجوبين أعطوا إجابات مختلفة – وإن كانت موزعة بشكل جد متناسب – على السؤال المتعلق بشعورهم بالأمن العام: 4 من المستجوبين تحدثوا عن تحسن، 5 عن تدهور، و1 عن عدم تغير الشعور بالأمن.

مجالات الأمن الشخصي	
وضعيتي الشاملة	6,5
إمكانية حصول نزاعات مسلحة	5,9
مستقبلي المهني	6,3
وضعي الاقتصادي	5,9

الرسم البياني 9 : «هل يمكنك تحديد مدى شعورك بالأمان («أنا أشعر بالأمان / بعدم الأمان») في المجالات التالية؟ يرجى تقييم الوضعية من خلال مقياس من 1 (غير آمن أبداً) إلى 10 (آمن تماما)»

4 مواجهة الإحباط: التوقعات المستقبلية للشباب التونسي

كما هو مبين أعلاه، أبدى الشباب التونسي الذين شملهم الاستقصاء مجموعة كبيرة من الإحباطات. وبالنظر إلى ذلك، فإنه ليس من المستغرب أن تكون اعتبارات وهواجس المستجوبين سلبية ومتشائمة إلى حد كبير. غير أن ما يثير الدهشة بشكل أكبر هو التناقض الواضح بين مجموعة الإحباطات الهائلة من جهة، وكثرة بعض التوقعات الإيجابية جزئيا للمستقبل، من جهة أخرى.

1.4 التفاؤل وفقا للتقييم الذاتي للشباب التونسي

تحمل أغلبية المستجوبين تصورا «متفائلا نوعا ما» لمستقبلهم (71%)، بينما يعتبر 8% فقط أنهم «متشائمون إلى حد ما». ويبرر محمد، 25 عاما من صفاقس، تفاؤله بشأن المستقبل على النحو التالي: «نعم بالطبع، [أنا متفائل]، الأمل هو سلاحنا ضد الروتين والفشل». (TN-6)

الرسم البياني 10 : « كيف تنظر إلى مستقبلك وحياتك الشخصية؟ »

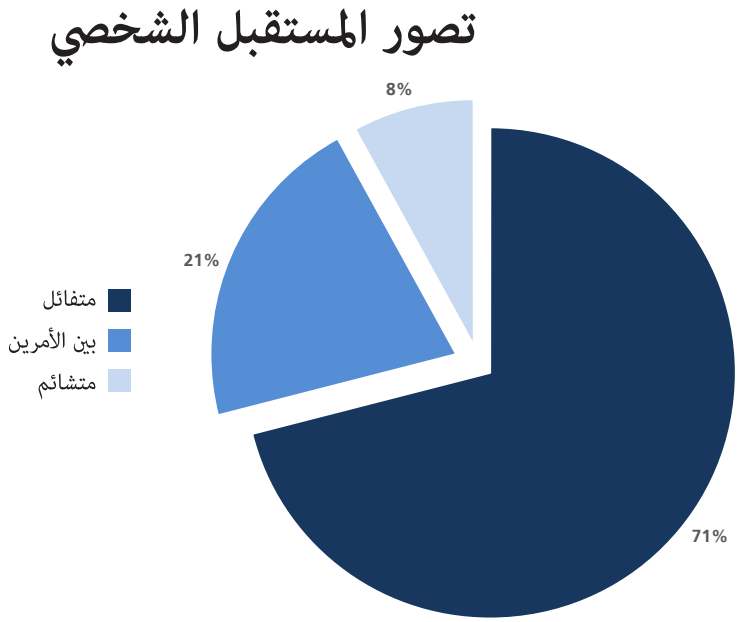

ثمة أيضا تفاؤل كبير بين صفوف الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع بأن طموحاتهم الفردية للتوظيف ستتحقق في المستقبل، حيث عبر 74% منهم عن مستوى «من جيد إلى أقصى من الثقة» في هذا المجال. وعلى نقيض ذلك، 15% فقط من الشباب التونسي الذين شملهم الاستطلاع متشائمون تماما، و6% آخرين غير واثقين على الإطلاق. ويعتبر «العمل الجيد» العامل الأهم بالنسبة للمستقبل الشخصي (58%)، حيث حددت غالبية المستطلعين الوضع المهني المثالي باستخدام الخصائص الثلاث التالية (من بين أحد عشر خاصية مقترحة): «العمل الآمن» (82%)، و«كسب دخل مرتفع» (76%)، و«خيارات للترقية في العمل» (72%).

أما فيما يتعلق بمستقبلهم الشخصي، اعتبر المستجوبون «الزواج الموفق» (21%) و«العلاقات الأسرية الجيدة» (19%) هما ثاني وثالث أهم العوامل. وينعكس هذا الاتجاه أيضا في المقابلات النوعية، حيث أعرب المشاركون عن تفضيلهم للعمل على الزواج. وهذا ما صرحت به على سبيل المثال، هبة (19 عاما) من صفاقس: «بالطبع، أريد أن أكون مستقلة، وسأفكر في الزواج (لكن) أنا بحاجة إلى العمل وكسب المال قبل الزواج». (TN-2)

على مقياس من 1 («غير مهم إطلاقا») إلى 10 («مهم للغاية»)، تلخص الطموح الأساسي بخصوص المستقبل لدى المستجوبين في «تحقيق مستوى معيشي عال»، وذلك بنتيجة متوسطة تعادل 9,5 (M = 9.5).

أما بالنسبة إلى أولئك الذين شملهم الاستطلاع، فإن «الإيمان بالله» (M = 9.4) و«الانخراط في حياة أسرية جيدة» (M = 9.1) يظهران كثاني وثالث أهم الجوانب المرتبطة برؤيتهم للمستقبل. وهذا يعكس حقيقة أن الدين والأسرة هما نمطان من أنماط الحياة ينظر إليهما المستطلعون بإيجابية أكثر اتساقا. ويعتبر جميع المجيبين تقريبا أن الإيمان الفردي بالإسلام (95%) وأسرهم (94%) يشكلان مرساة («مستقر نوعا ما» أو «مستقر»): وبالفعل، يعتبر معظمهم أسرهم كأقوى نقطة اتصال (M = 9.3 على مقياس من 1 = «غير متشبث تماما» إلى 10 = « متشبث تماما»)، ويصرحون أن الأسرة ضرورية من أجل حياة سعيدة (96%). ومما يلفت النظر أيضا أن جميع المجيبين تقريبا يعتبرون الدين مسألة خاصة (93%)، مع أن حوالي ثلثي الشباب عبروا عن رغبتهم في أن يضطلع الإسلام بدور أقوى في المجتمع (67%).

علاوة على ذلك، بين الربيع العربي ويومنا هذا – أي فترة خمس سنوات تقريبا – حدثت زيادة طفيفة في الوعي الديني بين الشباب التونسي الذين شملتهم الدراسة. في تقييم ذاتي استعادي، كان المعدل المتوسط للتدين لدى المستطلعين قبل خمس سنوات يعادل 5.7، في حين بلغ المعدل اليوم 6.0 (استنادا إلى مقياس (1 = «ليست متدينا على الإطلاق» إلى 10 = «متدين للغاية»). ومع ذلك، يمكن اعتبار هذين المعدلين بمثابة «متدين إلى حد ما» (راجع الفصل المتعلق بالتدين)، وينطبق هذا الميول الواضح نحو التدين المتزايد على كلا

الجنسين، إلا أن النساء أكثر تدينا (2011: M = 6.0 / 2016: M = 6.3) مقارنة بالرجال (2011: M = 5.7 /2016: M = 5.4). وفي الأخير، حوالي نصف الشباب التونسي الذين شملهم الاستطلاع متفائلون بأن الحقد المتصور بين الأجيال والنوع الاجتماعي سيزول ويسود بدله الوئام، في حين ينظر ثلاثة أرباعهم (73%) إلى مستقبل المجتمع التونسي بنظرة «تميل إلى التفاؤل».

2.4 الآمال والمخاوف وفقا للتقييم الذاتي للشباب التونسي

حدد أربعة أخماس المستطلعين أكبر مخاوفهم الشخصية في «عدم النجاح في الحياة كما أتمنى» (80% «كثيرا» أو «إلى حد ما») و «زيادة انعدام الأمن» (79%). وبلغت النسبة المتوسطة لأقل الجوانب أهمية بالنسبة للمستقبل «الانخراط في السياسة» 4.1 فقط (1 = «غير مهم على الإطلاق» إلى 10 = «مهم للغاية»)، ولوحظ هذا التوجه لدى الجنسين (الرجال: M = 4.3/ النساء: M = 3.9). ويفكر حوالي ثلثا هؤلاء الشباب الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية (59%) في وضعهم الحالي معبرين عن رغبة محتملة في الهجرة: حيث عبرت الأغلبية عن رغبة فعلية في ذلك (40%)، بينما صرح 11% منهم أن الفكرة راودتهم. وفي هذا الصدد، صرحت سماح (17 سنة) من سوسة: «أعتقد أن أغلبية الشباب التونسي يتمنون الهجرة – لأنهم يريدون التخلص من الفقر والبؤس في تونس، يريدون بناء مستقبلهم». (TN-4) وقد قررت نسبة ضئيلة نسبيا من المستطلعين (8%) الهجرة إلى الخارج. وبحسب النوع الاجتماعي، عبر ثلاثة أرباع الرجال (72%) ونحو نصف النساء (48%) ممن شملتهم الدراسة الاستقصائية عن الرغبة في مغادرة تونس. وتتجلى هذه الرغبة بشكل أكبر بين الأفضل تعليما (61%) وبدرجة أقل بين المستطلعين في المناطق الريفية (37%).

الرسم البياني 11 : « ما هو الوصف الأنسب لوضعك؟ »

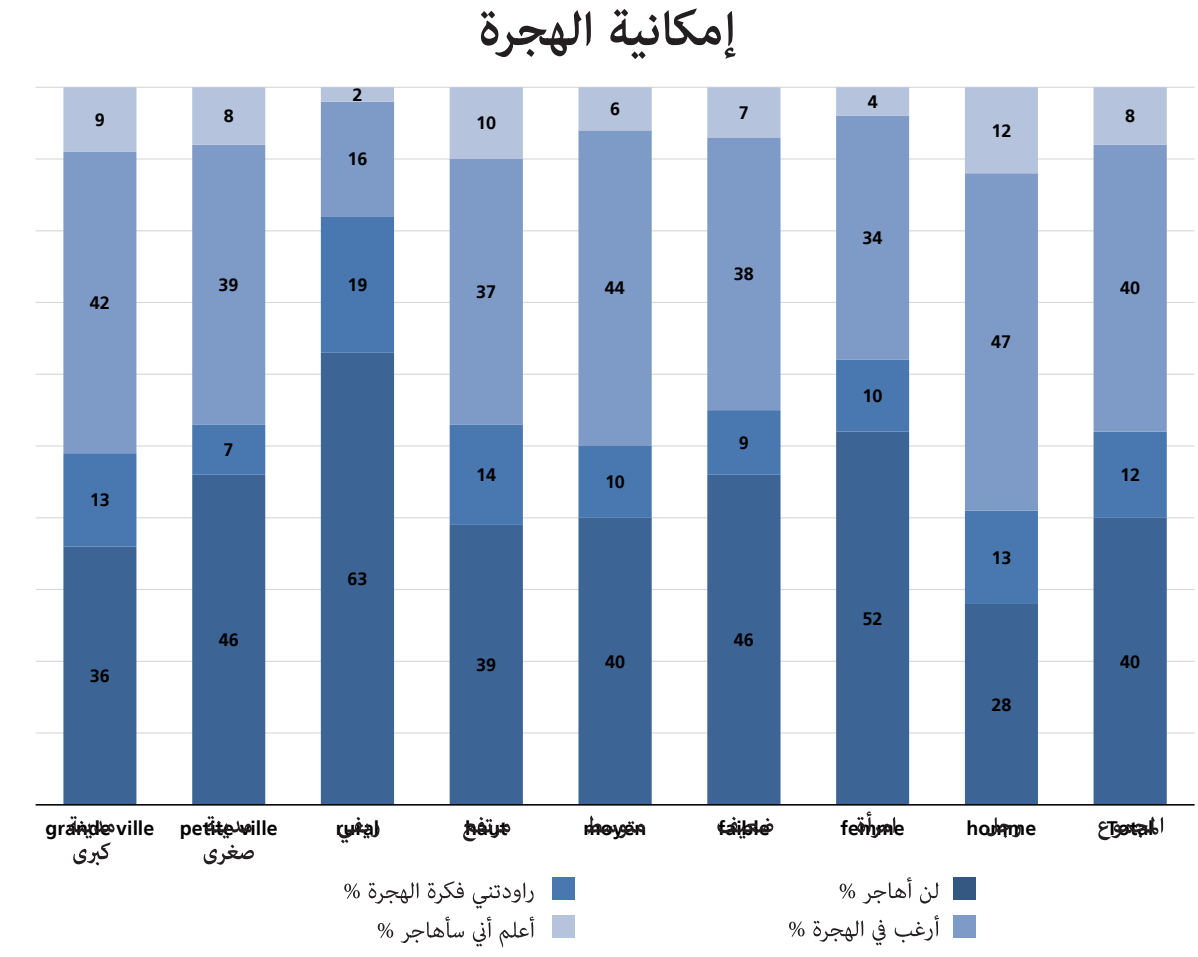

عبر نصف الشباب الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية (53%) عن استعدادهم لترك عائلاتهم من أجل الحصول على مؤهل مهني جيد، أو الحصول على وظيفة في منطقة ريفية بتونس (54%) أو في أوروبا (52%). وبالإضافة إلى ذلك، ثلث المستطلعين على استعداد لقبول منصب عمل دون مستواهم التعليمي الفردي (34%)، والزواج من شخص من طبقة اجتماعية أعلى (36%)، أو أقل (32%) من تلك التي ينتمي إليها. وفيما يتعلق بإمكانية الهجرة من تونس، فإن البلدين الأوروبيين الذين يجذبان هؤلاء الشباب أكثر من غيرهما من البلدان هما فرنسا (52%) وألمانيا (42%). في الواقع، من بين الحاصلين على شهادة التعليم العالي (47%) والمتزوجين (48%)، عبرت أغلبية طفيفة عن تفضيل ألمانيا قبل فرنسا (46% و 44% على التوالي)، بينما ينعكس الأمر بين المستطلعين الأقل تعليما والذين عبرت أغلبيتهم عن تفضيل فرنسا (76%) على ألمانيا (38%).

5 الخلاصات

لعل التوجه العام الذي يمكن ملاحظته من خلال الدراسة الاستقصائية للشباب التونسي المنجزة بين صيف 2016 ومطلع عام 2017 هو أن أحداث 2011/2010 تعتبر بمثابة ثورة «مسروقة» لا تزال آثارها مستمرة لكنها سلبية بشكل عام. وفي نهاية المطاف، فإن إحباطات الشباب التونسي في سياق التحولات الجارية في البلاد تتلخص في 9 أبعاد مختلفة ومتداخلة جزئيا وتشمل التصورات التالية:

الرسم البياني 12: عرض للمؤلف

الأبعاد التسعة لإحباطات الشباب التونسي
انعدام استقرار النظام السياسي
تزايد العنف
أزمة الأمن الوظيفي و قلة الأموال
اضطراب في العلاقة بين المواطن و الدولة
رفض المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية
توترات في النطاق العام
عدم المساواة من حيث أهمية الحقوق الدستورية وضمانها
فرص شغل و افق محدودة
اللا شعور بالأمن في بعض مجالات الحياة

استنادا إلى هذه النتائج التجريبية، يمكن تقديم التفسير الفوري التالي: تعتبر مهمة إشراك الشباب التونسي في مجتمع متغير أمرا صعبا. وبالفعل، ينعكس التحول العميق للدولة التونسية منذ عام 2010، في عملية مشابهة تؤثر على الشباب في تونس، حيث عبر أولئك الذين شملهم الاستطلاع عن تحديات حقيقية ومتعددة الأوجه يحاولون حاليا التغلب عليها. ولئن كانت الأغلبية تؤيد الديمقراطية باعتبارها نموذجا أكثر تشاركية للمجتمع، فإنها لا تزال تعتبر الإطار السياسي الحالي غير كامل، ويبدو أن التغييرات المنهجية لم تحقق فوائد ملحوظة للشباب التونسي.

وهكذا، واستنادا إلى بيانات الدراسة الاستقصائية وردود الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، تعتبر الديمقراطية التونسية الرسمية في الفترة الممتدة ما بين صيف 2016 ومطلع عام 2017، إطارا فتيا وهشا ينطوي على بعض التداعيات الملموسة في مجالات سياسية أو اجتماعية محددة. وقد ظهرت نقاط ضعف ملحوظة في السياسة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التونسية منذ عام 2011/2010، بينما كانت العوائد الديمقراطية غائبة بوضوح، على غرار الإصلاحات الاقتصادية الضرورية[4]. وبالفعل، لم تسفر التغيرات المنهجية والمؤسساتية في السياسة التونسية عن أي فوائد ملحوظة بالنسبة للفئة الواسعة من السكان: فالركود القصير الذي طبع عام 2011 عقبه انتعاش مؤقت في عام 2012. لكن منذ عام 2013، ظل النمو الاقتصادي راكدا في المعدل السنوي المنخفض بحدود 1% إلى 2%، في حين ارتفع الإنفاق الحكومي. وبالمثل، لم تكن هناك تدابير لمكافحة البطالة والإرهاب والاستياء من السياسة. فضلا عن ذلك، ركزت الأوساط الحاكمة بعد سقوط بن علي بشكل رئيسي على إجراء تحول سياسي نظامي تجلى في المقام الأول في مناقشات مطولة ومضطربة حول الدستور والتغييرات المستمرة للحكومة (بالفعل، في الفترة التي أنجزت خلالها هذه الدراسة الاستقصائية والمقابلات، شهد المشاركون ستة من هذه التغييرات منذ الثورة). وفوق كل ذلك، بابت تونس هدفا للإرهاب بشكل متزايد، وتعيش في حالة الطوارئ الرسمية من نوفمبر /تشرين الثاني 2015[5] إلى غاية وقت تحرير هذا التقرير.

4. في الفترة التي جمعت خلالها بيانات هذه الدراسة، قامت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة يوسف الشاهد، الذي تولى منصبه منذ شهر أغسطس/آب 2016، بتنفيذ إصلاحات قانونية ومؤسساتية لمكافحة الفساد والإرهاب وتيسير النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بهذا المجال الأخير، تم وضع «خطة إنمائية» وطنية (2016-2020) وتبني قانون جديد للاستثمار، في سبتمبر /أيلول 2016، دخل حيز التنفيذ في يناير/كانون الثاني 2017، وتم الإعلان عنه في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 خلال المؤتمر الدولي للاستثمار «تونس 2020».

5 جاء إعلان حالة الطوارئ كردة فعل للحكومة على هجوم إرهابي على حافلة للحرس الرئاسي في شارع محمد الخامس في وسط مدينة تونس في 24 نوفمبر / تشرين الثاني 2015. وكان هذا ثالث أربع هجمات إرهابية حدثت خلال اثني عشر شهرا، في الفترة الممتدة ما بين مارس/آذار 2015 ومارس/آذار 2016. واستهدفت أولى هذه الهجمات متحف باردو في تونس في 18 مارس/آذار 2015؛ وثانيها شاطئ سوسة في 26 يونيو/حزيران 2015. بينما استهدف الهجوم الرابع والأخير بنقردان، على الحدود الليبية، في 7 مارس/آذار 2016.

لعل إحباطات الشباب التونسي التي لا يمكن حصرها تساهم بشكل هام في زعزعة الاستقرار ونزع صفة الشرعية عن التحول السياسي والاجتماعي الجاري في البلاد، وكذلك في الإقصاء الجزئي للشباب من هذا المسار. وبالفعل، فإن التفاؤل الذي عبر عنه الشباب الذين شملهم الاستطلاع بشأن التنمية السوسيو اقتصادية والسوسيو سياسية في تونس، يحفر جذوره في الذات – كأنه وسادة للتخفيف من وطأة التوجهات السلبية واسعة النطاق. ومن عجيب المفارقات أن الشباب الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية ينظرون للمستقبل برؤية متفائلة واسعة النطاق، ترتكز على أملهم في أن تحقق التغييرات التي تنجز حاليا في تونس منافع لهم شخصيا وللمجتمع برمته. ويعكس هذا التفاؤل أيضا ثقة المستطلعين في شِباك الأمن الشخصية، مثل الأسرة والدين، والتي يمكن أن تُفهم على أنها فضاءات للطمأنينة الشخصية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المجيبين عبروا عن احتمال كبير للهجرة، مما يشير إلى أن غالبية الشباب التونسي يميلون إلى إمكانية العيش خارج تونس.

وفي نهاية المطاف، فإن الشباب التونسي الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية يوجدون في موقف غامض: إذا لم يكونوا قادرين على العيش في بلادهم وفقا لأفكارهم وطموحاتهم، فهم مستعدون للمغادرة. ولعل السعي إلى الوقاية من الهجرة واسعة النطاق لهذه الفئة من السكان ينطوي بالضرورة على التخفيف من حدة الإحباطات التي لا تحصى وتحسين أوضاعهم: فبعد كل شيء، ستشكل هجرة الشباب بهذه الأهمية العددية فشلا واضحا ومؤكدا لعملية التحول التي بدأت في عام 2010. وبالفعل، فإن تونس، نظرا لتشكيلة سكانها، تعتمد أساسا على التزام الشباب بتثبيت ديمقراطيتها الشابة على المدين المتوسط والطويل.

المراجع

البارومتر العربي (2013): موجة الدراسة الاستقصائية الثالثة للبارومتر العربي. متاح على الإنترنت على الموقع: (آخر زيارة للموقع في: 22/06/2017):
http://www.arabbarometer.org/content/arab-barometer-iii-0

-شانتال بيرمال (Berman Chantal):
".Tunisia's Economic Transition? Popular Evaluations of Social Crisis and Reform. Tunisia Wave 4 Country Report"
(الانتقال الديمقراطي في تونس؟ تقييمات شعبية للأزمة الاجتماعية والإصلاح، التقرير القطري للموجة 4، تونس).
متاح على الإنترنت على الموقع: (آخر زيارة للموقع في: 22/06/2017)
https://www.google.de/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0ahUKEwio8rzd463UAhWGVRQKHVG-KDiMQFggsMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.arabbarometer.org%2Fsites%2Fdefault%2Ffiles%2FBerman%2520-%2520Tunisia%2520Country%2520Report.pdf&usg=AFQjCNHR9kSQIXfSJgS24Vb-HuzstSNsQA&sig2=hC6CsHA4Qtz3wzSxoe87wQ&cad=rja

-منجي بوغزال (Boughzal Mongi) (2013): عمالة الشباب والانتقال الاقتصادي في تونس. الاقتصاد والتنمية في العالم – ورقة عمل 57. واشنطن: بروكينز. (Youth Employment and economic transition in Tunisia. Global Economy & Development – Working Paper 57. Washington: Brookings)

-يوليوس ديسهتلهوف / كاترين سولد (Dihstelhoff, Julius/ Sold, Katrin) (2016): اتفاق قرطاج تحت المجهر. (The Carthage Agreement Under Scrutiny). صدى. صندوق كارنيجي. متاح على الإنترنت على الموقع:
http://carnegieendowment.org/sada/66283

يوروميد (2013): «عمل الشباب في تونس ما بعد الثورة» (Le travail de jeunesse en Tunisie après la Révolution). متاح على الإنترنت على الموقع: http://www.onj.nat.tn/pdf/p2.pdf (آخر زيارة للموقع في: 22/06/2017)

-ألسيندا هونوانا (Honwana Alcinda) (2013): «الشباب والثورة في تونس». لندن. المناظرات الأفريقية. (Youth and Revolution in Tunisia. London: African Arguments)

الفريق الدولي المعني بالأزمات (2012): تونس: رفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية التونسية. تقرير الشرق الأوسط/شمال أفريقيا عدد 124. متاح على الإنترنت على الموقع: (آخر زيارة للموقع في: 22/06/2017)
https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/124-tunisia-confronting-social-and-economic-challenges-french.pdf

-ولفغانغ ميركل (Merkel Wolfgang) (2013): (Systemtransformation. 2. Auflage. Wiesbaden: VS Verlag)

-إحصائيات تونس (2017): «التعداد السكاني». متاح على الإنترنت على الموقع: http://www.ins.tn/en/indicateur-cle (آخر زيارة للموقع في: 22/06/2017)

إيرن فيبرت-فينر (Weipert-Fenner Irene)/ فيليب فاتهاور (Vatthauer Philipp) (2017): (Die soziale Frage in Tunesien - Sozioökonomische Proteste und politische Demokratisierung nach 2011.) تقرير HSFK عدد 3. متاح على الإنترنت على الموقع: https://www.hsfk.de/fileadmin/HSFK/hsfk_publikationen/Report0317.pdf (آخر زيارة للموقع في: 22/06/2017)

بخصوص المؤلف:
جوليوس ديستلهوف (ماجستير) هو زميل أبحاث في قسم السياسة بمركز دراسات الشرق الأدنى والشرق الأوسط (CNMS) في جامعة فيليبس في ماربورغ، ألمانيا.
البريد الإلكتروني: julius.dihstelhoff@uni-marburg.de

©2018
Friedrich-Ebert-Stiftung
Fondation Friedrich-Ebert en Tunisie
4, rue Bachar Ibn Bord
2078 La Marsa B.P 63, Tunisie
+216 71 775 343,
www.fes-tunisia.org

رسم الغلاف و اعداد الكتيب من تصميم معز بن اسماعيل
www.behance.net/moezbenismail